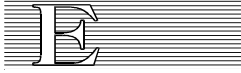




الأمم المتحدة
الاتحاد الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع التاسع للجنة

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء
الخبراء



Distr.: General

E/ECA/COE/33/15
AU/CAMEF/EXP/15(IX)
28 February 2014

Arabic
Original: English

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبوجا، نيجيريا
25 - 28 آذار / مارس 2014

تقرير عن
الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي
وبرنامج نيباد التابع له

موضوع المؤتمر: التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا

المحتويات

1	مقدمة	اولا -
1	تنفيذ مقررات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي واللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)	ثانيا -
1	الف - خطة عام 2063 للاتحاد	
2	باء - الدراسة المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية	
3	جيم - تعزيز التنسيق لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	
3	دال - المساعدة في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا	
3	توحيد الاداء للاتحاد الافريقي وبرنامج نيباد التابع له	ثالثا -
4	الف - مجموعة الزراعة والامن الغذائي والتنمية والسكان	
4	باء - مجموعة البيئة	
5	جيم - مجموعة والتحضر	
6	دال - مجموعة التكنولوجيا	
6	دال - مجموعة والاتصالات	
7	هاء - مجموعة الهياكل الأساسية	
8	واو - مجموعة التنمية والاجتماعية والاقتصادية	
10	زاي - مجموعة الحوكمة	
11	حاء - مجموعة السلم والامن	
12	طباء - مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق	
13	إتوصيات الرئيسية للدورة الرابعة عشرة لالية التنسيق الإقليمي في أفريقيا	رابعاً -

أولاً - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن النتائج التي تحققت من الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) منذ أبريل/نيسان 2013. ويتضمن التقرير ثلاثة مكونات: الدعم المتعلق بالمقررات المباشرة لرؤساء الدول الأفريقيين؛ والمساعدة التقنية المباشرة المقدمة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والدعم المنسق من خلال المجموعات التسع لآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وينتهي التقرير بتوصيات رئيسية للدورة الرابعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. ويأتي التقرير تلبية للحاجة التي أعربت عنها الدول الأعضاء لتقديم تقارير منتظمة ومنهجية عن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ثانياً - تنفيذ مقررات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي واللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)

2 - دأب رؤساء الدول الأفريقيين والوزراء الأفريقيون المسؤولون عن المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على مناشدة منظومة الأمم المتحدة بسكل روئيني بأن تقدم الدعم الفني المباشر من أجل وضع المقررات والإعلانات الوزارية موضع التنفيذ. ويتناول هذا القسم ثلاثة من هذه المقررات/ والإعلانات.

ألف - "خطة عام 2063" للاتحاد الأفريقي

3 - كلف رؤساء الدول الأفريقيون في حزيران/يونيه 2012 مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووكالة نيباد ومصرف التنمية الأفريقي بوضع رؤية جديدة تحمل اسم "خطة عام 2063"، توفر إطاراً تطلعيًا ومتجدداً مدته خمسين عاماً من أجل تنمية أفريقيا وضمان قدر أكبر من الانساق في الإجراءات والمبادرات التي تتخذها أجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في القارة دعماً لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا.

4 - وترتكز خطة عام 2063 إلى التحديات المشتركة التي تواجهها غالبية البلدان الأفريقية وهي: الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية كمصدر للرزق وللتصدير؛ وتفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ وتدهور التربة والأراضي وفقدان التنوع البيولوجي؛ وانتشار النزاعات المسلحة؛ وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة؛ وارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا؛ والتعرض الشديد للجفاف والتقلبات المناخية؛ وانخفاض المدخلات التكنولوجية؛ وهشاشة العملية الديمقراطية.

5 - وكجزء من ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 7/57 في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتعزيز أوجه التآزر في السياسات والأنشطة المتعلقة بقضايا وشواغل التنمية الإقليمية الرئيسية لأفريقيا، وأصلت اللجنة بوصفها المنسق الإقليمي لهذا المشروع، ومن خلال آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا وأصحاب المصلحة في الاتحاد الأفريقي، المساهمة، منذ الدورة الرابعة عشرة للآلية، في وضع اللامسات الأخيرة على "خطة عام 2063"، ولاسيما في المجالات التالية:

(أ) وضع وثيقة إطارية متماسكة وحية لخطة عام 2063 تعكس وجهات نظر شريحة واسعة من الأفريقيين، سوف يُصادق عليها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2015؛

(ب) تحسين المعرفة والتواصل وفهم تجربة التنمية في أفريقيا على مدى السنوات الخمسين الماضية؛

(ج) إجراء حوار بين العديد من أصحاب المصلحة بشأن مستقبل أفريقيا من شأنه أن يسفر عن توصيات محددة بشأن السياسات يمكن إدماجها في نص الإطار الخاص بخطة عام 2063؛

(د) توفير الخبرة الفنية اللازمة للتعبيل بالتنمية والتكامل وفهم تجربة التنمية في أفريقيا على مدى السنوات الخمسين الماضية.

6 - وتتضمن خطة عام 2063 العناصر الرئيسية لخطة التنمية لأفريقيا لما بعد عام 2015، ولاسيما من حيث استراتيجيات التنمية، والتركيز على التحول الاقتصادي والاجتماعي، والتصنيع، والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير الهياكل الأساسية، والتكامل الإقليمي، والاقتصاد الأخضر، بهدف التمكن في نهاية المطاف من القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي وضمان التنمية الاجتماعية على المدى الطويل.

باء - الدراسة المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية

7 - قام رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون بتكليف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة نيباد بإجراء دراسة عن تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا وذلك انطلاقاً من تصميمهم على ضمان أن تمتلك أفريقيا وأن تمول تنميتها بنفسها. وتلخص الدراسة، التي أجريت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومصرف التنمية الأفريقي، ألي أن هناك إمكانات هائلة للاستثمار في تنمية أفريقيا من الموارد المحلية في أفريقيا، وتحدد الدراسة آليات وأدوات لتعبئة هذه الموارد بشكل فعال.

8 - ويشير التقرير إلى أن أفريقيا تولد أكثر من 520 بليون دولار سنوياً من الضرائب المحلية؛ و 168 بليون دولار سنوياً من المعادن والوقود المعدني، ولديها أكثر من 400 بليون دولار من الاحتياطيات الدولية التي تحتفظ بها مصارفها المركزية والاحتياطية، وأكثر من 40 بليون دولار قيمة تحويلات المغتربين و10 بلايين دولار أخرى يمكن جمعها من خلال تحويل هذه التحويلات إلى أوراق مالية. ويقدر التقرير الإيرادات المصرفية بنحو 60 بليون دولار، ورسملة سوق الأوراق المالية بأكثر من تريليون دولار. ولا يقتضي الأمر أكثر من وضع نظم بسيطة، ولكنها منسقة، للضرائب والحوافز للمساعدة في تسجيع تدفق التمويل للمشاريع الضخمة التي كانت تعاني حتى الآن من نقص الموارد.

9 - والتقرير، الذي تلقته في كانون الثاني/يناير 2014 اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، سيكون بمثابة وثيقة معلومات أساسية لمؤتمر قمة دكا المالية بشأن الهياكل الأساسية الأفريقية، الذي سوف يستضيفه رئيس اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، رئيس السنغال مكي سال في النصف الثاني من عام 2014.

جيم - تعزيز التنسيق لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

10 - من أجل تعزيز مكانة نيباد وتشجيع التلاحم والتنسيق بين الهياكل الوطنية لنيباد في جميع أنحاء أفريقيا، قامت اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتكليف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة نيباد بإجراء عملية مسح لجميع نقاط الاتصال لنيباد وإدخال النتائج في قاعدة بيانات إلكترونية تقوم بإنشائها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة نيباد. وتمت الاستعانة بخبيرين استشاريين للقيام بهذه المهمة، وجرى إيفاد بعثات عمل إلى بلدان رئيسية مختارة في حين أرسلت استبيانات إلى جميع البلدان البالغ عددها 54 بلداً والجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية التابعة للاتحاد الأفريقي. وستؤدي قاعدة البيانات بعد اكتمالها إلى تسهيل تقاسم الخبرات والتنسيق المشترك في تنفيذ أولويات نيباد، وسيجري تدشينها في الربع الثاني من عام 2014 في المؤتمر الإقليمي الأول لنقاط اتصال نيباد، وستشارك في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة نيباد التي تستضيف

الاجتماع بالاشتراك مع أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة لنيباد، التي يوجد مقرها في نيروبي.

11 - وبالمثل، تشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة نيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي في فريق مؤلف من عدة وكالات قامت اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتكليفه بإجراء مسح لقدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. وزار الفريق المشترك كل الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

دال - المساعدة في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا

12 - أنشئ فريق رفيع المستوى بناء على قرار صادر عن الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والاقتصاد ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في آذار/مارس 2011، لمعالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، التي تقدر قيمتها بنحو 50 بليون دولار سنوياً، وإنشاء لجنة وأمانة فنيين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم عمل الفريق وبهذه الصفة، كلفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد دراسات أساسية حول التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، واستحدثت شعاراً لمناصرة هذه الحملة. هو "التدفقات المالية غير المشروعة: تعقبها؛ أوقفها؛ احصل عليها" وعلى هامش دورة الجمعية العامة عام 2013، احتفلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة نيباد بأسبوع أفريقيا ونيباد من خلال عقد حلقة نقاش ناجحة بشكل كبير بشأن موضوع "التدفقات المالية غير المشروعة وتعبئة الموارد المحلية في أفريقيا". وسلطت هذه الفعالية المزيد من الضوء على مسألة التدفقات المالية غير المشروعة وحشدت دعماً رفيع المستوى للحملة.

13 - وتخطط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة نيباد لتنظيم حدث جانبي تفاعلي بين أعضاء الفريق الرفيع المستوى والوزراء المشاركين في الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والاقتصاد ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في شهر آذار/مارس عام 2014.

ثانياً - تقديم الدعم الفني المباشر إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)

14 - تعزيزاً لقدرات وكالة نيباد في المجالات الرئيسية ذات الأولوية ودعمًا لعملية نيباد، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعارة اثنين من كبار المستشارين إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ووكالة نيباد لتوفير الدعم الفني والخدمات الاستشارية المباشرة. وأعارت اللجنة أيضاً خبيرين فنيين إضافيين للوكالة بغرض مساعدتها على تنفيذ ولايتين محددين لرؤساء الدول الأفريقيين: أولاً، توصيات دراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة نيباد التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن تعبئة الموارد المحلية وثانياً الإطار الاستراتيجي لتنمية القدرات.

15 - وفي إطار سعي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتبسيط تنفيذ خطة عام 2063، من خلال معهدها، المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، فقد أقامت دورة لتنمية القدرات لمديري التخطيط القومي في جميع البلدان الأفريقية الأربعة والخمسين بشأن كيفية دمج عناصر خطة عام 2063 في الاستراتيجيات الوطنية لكل منها ضماناً للتماسك والمزيد من التنسيق في تنفيذ أولويات نيباد ووطورت أيضاً قدرة وكالة نيباد على تنسيق وتخطيط المشاريع الإقليمية في سياق خطة عام 2063. وأجرت اللجنة، من خلال المعهد أيضاً، واستجابة لطلب محدد من السنغال باعتباره مقر اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، دورة تأهيلية لموظفي الوزراء السنغاليين المسؤولين عن نيباد والحكومة الرشيدة. وركزت الدورة على أولويات نيباد وكيفية تنفيذها بشكل مناسب من خلال إطار إقليمي.

ثالثاً - "توحيد الأداء" للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له

16 - كما ورد آنفاً عند التطرق لخطة عام 2063، تدعم منظومة الأمم المتحدة وبرنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي من خلال آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا؛ ويتمحور هذا الدعم حول تسع مجموعات مواضيعية صُممت على أساس أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. ويجري إعداد خطط أعمال المجموعات وبرامج عمل كل منها بالتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهي متماشية تماماً مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. وترد في ما يلي أبرز الأنشطة التي تجسد التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة إلى جانب آثارها على المنطقة بصفة عامة، وقد تم تصنيفها وفقاً للمجموعات التي تدخل في إطارها:

ألف - مجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

17 - حققت المجموعة نتائج ملموسة، لا سيما في تنفيذ دراسة تكلفة الجوع في أفريقيا، بقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد، وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. وتكلفة الجوع في أفريقيا هي دراسة تشمل عدة بلدان هدفها تقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنقص التغذية عند الأطفال في أفريقيا. ويستخدم النموذج الذي طوره الدراسة لتقدير الحالات الإضافية للأمراض، والوفيات، والرسوب في المدرسة، والتسرب من المدارس، وانخفاض القدرة البدنية الذي يمكن أن يعزى بصفة مباشرة إلى نقص التغذية عند الأطفال قبل سن خمس سنوات. ويجري تنفيذ الدراسة في اثني عشر بلداً هي: إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، ورواندا، وسوازيلند، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وملاوي، ومصر، وموريتانيا، ويقوم بإجراء الدراسة، دعماً للاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية 2005-2015 وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، أفارقة وطنية للتنفيذ تضم أعضاء من وزارات الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والتخطيط، والمالية، فضلاً عن المؤسسات الإحصائية الوطنية.

18 - وقد تم الانتهاء من الدراسة في إثيوبيا وأوغندا ومصر وسوازيلند. وتمثل الدراسة مشروعاً مهماً بالنسبة للدول الأعضاء لأن التحول المقترحة فيها هي عبارة عن إجراءات ترتبط مباشرة بتحسين الأمن التغذوي للسكان الأكثر ضعفاً فالتكلفة التي تتكبدها اقتصادات أفريقيا نتيجة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي في الماضي والحاضر حالت دون تحقيق كامل الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للقارة.

19 - وتعمل الأمم المتحدة، من خلال منظمة الأغذية والزراعة وبالتعاون مع البنك الدولي، جنباً إلى جنب مع الشركاء الوطنيين والإقليميين لإنشاء نظام مستدام لرصد تأثير السياسات الغذائية والزراعية في أفريقيا، من خلال وضع مؤشرات مشتركة لرصد السلع الأساسية والإنفاق العام وتساعد المبادرة المنتبقة من هذا العمل التي يطلق عليها اسم "رصد السياسات الغذائية والزراعية الأفريقية"، واضعي السياسات والجهات المانحة على التحقق مما إذا كان للسياسات تأثير إيجابي، وبالتالي على تسهيل مقارنة النتائج عبر البلدان المشاركة على مدى فترة محددة من الزمن كما تحلل مبادرة رصد السياسات الغذائية والزراعية الأفريقية كيف تقوم البلدان المشاركة بتنفيذ عناصر محددة من التزاماتها بموجب برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. ومن خلال رصد الإنفاق العام في مجال الزراعة، تساعد هذه المبادرة الحكومات الوطنية على معرفة ما إذا كانت تحرز تقدماً في تحقيق هدف برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا المتمثل في تخصيص عشرة في المائة من ميزانيتها الوطنية للتنمية الزراعية. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من المبادرة في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وبوركينا فاسو وغانا ومالي ونيجيريا وموزمبيق وملاوي.

باء - مجموعة البيئة والسكان والتحضر

20 - واصلت المجموعة دعمها للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له بشأن متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) عن طريق إقامة حلقات عمل تدريبية لبناء قدرات موظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. كما شاركت المجموعة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والصندوق العالمي للطبيعة، ومفوضية الاتحاد

الأفريقي، في الاجتماع التشاوري للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لتطوير المشاريع الإقليمية الرائدة لتنفيذ نتائج ريو +20.

21 - وعلاوة على ذلك، قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، في إطار تنفيذ مشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الدول الأفريقية الأعضاء بإنشاء مراكز إقليمية للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، فساعدت بذلك على زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وتحسين أمن الطاقة في الدول الأعضاء في الجماعة.

22 - وأقامت المنظمة البحرية الدولية، في إطار أنشطة مشتركة مع عدد من المؤسسات الإقليمية، حلقة دراسية لبناء القدرات، شارك فيها خمسة عشر بلدا في المنطقة للتدريب على أهمية وفوائد الانضمام إلى نظام التعويض الدولي الخاص بالتلوث النفطي. وأدت الندوة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للبلدان والمناطق المستفيدة، مما يعزز الامتثال للصوصك الدولية ذات الصلة.

23 - وبموازاة ذلك، أقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية لبناء القدرات الوطنية لمديري التعليم الوطنيين، بشأن إدماج التعليم من أجل السلام، والتعليم من أجل الوقاية من النزاعات والمخاطر في خطط قطاع التعليم في غرب ووسط أفريقيا. وساعدت الحلقة الدراسية في تعزيز قدرات الدول الأعضاء المعنية على إدماج رؤية شاملة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ والتعليم للتأهب للكوارث والحد من المخاطر، في سياساتها التعليمية.

24 - وفي سياق المساهمة في التركيز على موضوع إدماج ديناميات السكان وروابطها المتبادلة في سياق خطة التنمية في أفريقيا بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة، اشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي واليونسيف في تنظيم المؤتمر الإقليمي الأفريقي للسكان والتنمية في أديس أبابا. والتقى في المؤتمر الوزراء الأفريقيون المسؤولون عن التخطيط والتنمية والصحة وشؤون الجنسين والسكان، إضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والشباب والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واعتمدوا إعلان أديس أبابا، الذي يبين الموقف الأفريقي الموحد من المؤتمر الإقليمي الأفريقي للسكان والتنمية.

جيم - مجموعة العلم والتكنولوجيا

25 - في إطار هذه المجموعة، تدعم الأمم المتحدة جهود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات قائمة على العلم والابتكار. وينطوي هذا الدعم على وضع سياسات وبرامج وإقامة شراكات لمساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة القصوى من الفرص الاقتصادية مع المحافظة على النسيج البيئي والاجتماعي لبلدانها.

26 - واستناداً إلى الاحتياجات المحددة لإدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا بمفوضية الاتحاد الأفريقي، قدمت المجموعة دعماً فنياً لبناء القدرات في مجال الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المعرفة، وتعزيز الحوار السياساتي بشأن العلم، والتعليم، والشباب، والتدريب في مجال سياسات البحوث والتحليل الاستراتيجي.

دال - مجموعة الدعوة والاتصالات

27 - تقوم هذه المجموعة بدور استراتيجي في تشكيل وبناء صورة إيجابية للاتحاد الأفريقي وأجهزته وبناء على ذلك، قامت المجموعة بتركيز أنشطتها على ثلاث أولويات: تعزيز أنشطة الدعوة لدعم الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد من خلال عمليات اليات التنسيق الإقليمي لأفريقيا؛ وتعزيز الحوار بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة من جهة، ووسائل الإعلام التي تبت أخبار أفريقيا من جهة أخرى؛ وتحسين قدرات أفرقة الاتصال في

مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد وسعيا لتحقيق هذه الأهداف، تواصل المجموعة تنظيم سلسلة من الأنشطة كل عام في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لفائدة المفوضية ووكالة نيباد. وشملت هذه الأنشطة في عام 2013: جلسات إحاطة إعلامية موجهة للمجموعة الأفريقية والدول الأعضاء الأخرى، وكلمة وجهها المدير العام التنفيذي للوكالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر صحفي بشأن أنشطة وكالة نيباد.

28 - وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد، تُصدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا رسالة إخبارية إلكترونية أسبوعية تحمل اسم نيباد اليوم، وهي رسالة تصدر باللغتين الإنكليزية والفرنسية وتوزع على نطاق واسع إلى أكثر من 10,000 قارئ في أفريقيا وعلى نطاق العالم.

29 - وتركز الرسالة الإخبارية على جميع المجالات ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد من خلال تجميع أخبار نيباد كما ترد في عشرات المصادر. وتمت صياغة هذه الأخبار في شكل فقرات قصيرة تتضمن الروابط الإلكترونية الملائمة، يجري تبادلها في مننديات الوسائط الإعلامية الاجتماعية. وتشير التعقيبات الواردة من منلقين الرسالة الإخبارية إلى أنها تؤدي دورا كبيرا في سد ثغرات المعلومات الخاصة بأنشطة نيباد وفي خلق التعاطف مع البرنامج والدعم له. ويوصفها منظمة الأمم المتحدة التي ساعدت في إعادة هيكلة برنامج الاتصال لوكالة نيباد، تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم المباشر لتعزيز قدرات وكالة نيباد في مجال المعلومات والاتصالات وإدارة المعرفة.

هاء - مجموعة الهياكل الأساسية

30 - هناك أربع مجموعات فرعية تندرج في إطار مجموعة الهياكل الأساسية، هي: الطاقة؛ والنقل؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وفي عام 2013، ركزت المجموعة الفرعية للطاقة أنشطتها على وضع وتعميم إطار للطاقة الحيوية يراعي القضايا الجنسانية إلى جانب مبادئ إرشادية سياسية وذلك لتمكين أفريقيا من تعزيز خلق الوظائف المحلية الآمنة في قطاع الطاقة الإحيائية. والإطار هو مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة وسبل الحصول عليها فضلا عن تسجيع التنمية الريفية في أفريقيا.

31 - والهدف من المجموعة الفرعية المعنية بالنقل هو تعزيز قطاع النقل لتحفيز التكامل الاقتصادي في أفريقيا. وركزت المجموعة الفرعية أنشطتها على تطوير شبكة الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا، والسلامة المرورية، وتيسير النقل، وتشغيل الوكالة المنفذة لمقرر ياموسوكرو.

32 - ويشكل الافتقار إلى المعايير والقواعد الموحدة أحد القيود التي تواجه تدفقات التجارة والنقل بين البلدان الأفريقية. وللتغلب على هذه المشكلة، تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لوضع اتفاق حكومي دولي يهدف إلى النهوض بتطوير شبكة الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا. وقد تم إعداد مشروع اتفاق مشفوع بمرفقاته، ورفعته إلى مؤتمر مفوضية الاتحاد الأفريقي الوزاري الثالث للنقل في اجتماعه الثالث في تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

33 - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كذلك بتقديم الدعم إلى دراسة عن المعايير الإقليمية للنقل ومساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في حشد الموارد لتمويل تنفيذ المشروع الخاص بالاتفاق الحكومي الدولي لشبكة الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا. وفيما يتصل بتيسير التجارة والنقل، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الأفريقية لزيادة التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا، وخاصة فيما يتصل بخفض تكاليف النقل سعياً لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة بين القارة وباقي أنحاء العالم. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، وفي سياق برنامج عمل ألماني، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استعراضاً لتنفيذ البرنامج في أفريقيا خلال فترة عشر سنوات. وتناولت الدراسة، التي قام بتمويلها بصفة مشتركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتمت إجازتها خلال اجتماع استعراض أفريقيا الإقليمي لبرنامج عمل ألماني في تموز/ يوليو 2013 تحليلاً شاملاً لقضايا تيسير التجارة والنقل فضلاً عن القضايا الأساسية المتصلة بسياسات النقل العابر. وقد أدمجت نتائج الدراسة واجتماع الاستعراض الإقليمي في مداوالت الاجتماع الخامس العادي للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العاميين للجمارك، المنعقد في كوتونو، في أيلول/سبتمبر 2013. وقد جرى عرض نتائج الدراسة أولاً في اجتماعين لخبراء الجمارك لمفوضية الاتحاد الأفريقي (نيروبي في حزيران/يونيه 2013، وهراري في آب/أغسطس 2013) نظماً في إطار التحضير لاجتماع كوتونو. ونجح الاجتماعان عموماً في تحسين إمام موظفي الجمارك بقضايا تيسير التجارة. وعلى وجه الخصوص أتاحا رفع مستوى وعيهم بشأن آراء أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بتيسير التجارة كما أتاحا لهم فهماً أفضل للحاجة إلى التعاون الوثيق مع هذه الأطراف.

34 - وتؤدي الصكوك والتدابير الإقليمية، فضلاً عن الاتفاقيات المتعددة الأطراف، دوراً هاماً في تيسير التجارة والنقل. وفي هذا السياق، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استعراضاً شاملاً لعمليات التوقيع على هذه الصكوك والتصديق عليها وتنفيذها في أفريقيا. وأسهمت نتائج ذلك التقرير ونتائج تقرير استعراض برنامج عمل ألماني في تشكيل الموقف الأفريقي الموحد خلال مداوالت منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وفي هذا السياق، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم دعم فني للمجموعة الأفريقية في جنيف من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي.

35 - ويتمثل أحد أسباب تردد البلدان الأفريقية في التوقيع على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المعنية بتيسير التجارة والتصديق عليها وتنفيذها، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في عدم اقتناعها بفوائد تلك الصكوك - ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى أنها لم يتم بإجراء تقييم لآثارها المحتملة ولمعالجة هذه المشكلة، ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل في تعاون وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغرض دراسة أثر إدخال تدابير تيسير التجارة الهادفة إلى تقليص إجراءات الجمارك والتخليص للتجارة بين البلدان الأفريقية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتم عرض نتائج الدراسة في العديد من الاجتماعات التي نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي للدول الأعضاء بشأن قضايا التجارة والجمارك. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

36 - وفيما يتصل بتعزيز ممرات النقل، تقود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية إنشاء التحالف الأفريقي لإدارة الممرات وتلتقي في إطار هذا التحالف منظمات إدارة الممرات الرئيسية في أفريقيا، بما في ذلك الممر الشمالي، وممر والفييس باي، وممر مابوتو، وممر أبيدجان- لاغوس، ورابطة إدارة موانئ شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من جملة أطراف أخرى.

واو - مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية

37 - يعتبر إنشاء أمانة مؤسسة رصد حالة الإيدز في أفريقيا (أيدز واتش أفريكا) في إطار مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم فني ومالي من الأمم المتحدة مثلاً ساطعاً للشراكة بين منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في القطاع الصحي. وبعد أن تم تزويد الأمانة بالموظفين لكي تصبح الأمانة القارية للمنظمة، قامت بقيادة اجتماع تشاوري أيد رؤساء الدول الأفريقيين نتائجه وأهم نتائج هذا الاجتماع، وهي خارطة طريق المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي للاستجابة للإيدز والسل والملاريا، تزود الاتحاد الأفريقي بمجموعة توجيهات ومبادئ إرشادية مبسطة ومصنفة وفقاً لأولوياتها، موجهة للشركاء العاملين في مجال الاستجابة للإيدز في أفريقيا. وقامت أمانة المؤسسة بإنشاء ترتيبات لتمثيل إقليمي لها للعمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بدءاً بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

38 - وتقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لتمكينها من استعراض الأطر والمبادرات الرئيسية بشأن صحة الأمهات والمواليد والأطفال، كما تقوم باقتراح تدابير لخفض وفيات الأمهات والأطفال في أفريقيا ويرد موجز لهذه التدابير على وجه الخصوص في: التقرير المرحلي لعام 2013 عن صحة الأمهات والمواليد والأطفال في أفريقيا؛ والتقييم الأقليمي لنظم التدقيق في الوفيات النفاسية في أفريقيا، ومشروع جدول الأعمال الخاص بالمؤتمر الدولي المقترح لصحة الأمهات والمواليد والأطفال. وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، تم إعداد تقرير للرصد والتقييم وعرضه على رؤساء الدول والحكومات في القمة الاستثنائية لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي المخصصة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا، (أوجا +12) في تموز/يوليه 2013. ورعت وكالات الأمم المتحدة مشاركة ممثلين عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبرلمان الأفريقي لإثراء الحوار وضمان متابعة وتنفيذ النتائج. وقدم أعضاء المجموعة الفرعية للصحة الدعم للإعلان الختامي كما ساهموا في إعداده عن طريق تدخلات على عدة مستويات في القمة التي أقرت الإعلان المعني بالإيدز والسل والملاريا.

39 - وعقد اجتماع فرقة العمل الأفريقية المعنية بالتنمية الغذائية والتغذية في يومي 29 و30 تموز/ يوليو 2013 في ليسوتو لاستعراض تنفيذ المبادرات الخاصة بالتغذية في أفريقيا وتشمل المبادرات القارية التي تم استعراضها والتوصيات التي تم وضعها المبادرة المتجددة للقضاء على التفرغ في أفريقيا بحلول عام 2025؛ ومبادرة الشراكة المقترحة للأمن الغذائي؛ ولأفريقيا؛ والدراسة المعنونة "تكلفة الجوع في أفريقيا"؛ ويوم أفريقيا للأمن الغذائي والتغذية، وجوائز بطل أفريقيا للتغذية، وإستراتيجيات التغذية الإقليمية الأفريقية. ووافقت فرقة العمل على النهوض بتنفيذ المبادرات التغذوية في أفريقيا لدعم الجهود التي تقوم بها مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

40 - وفي عام 2013، التزمت المجموعة الفرعية المعنية بشؤون الجنسين والتنمية بتقديم الدعم لعملية تدقيق لحالة المساواة بين الجنسين في مجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، التي تطوعت بالخضوع لعملية تدقيق تشاركي. وتهدف هذه العملية إلى بناء قدرات مجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية ومؤسساتها الأعضاء الرئيسية (إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة نيباد) بغرض إدماج المنظور الجنساني بكفاءة في برامجها وأنشطتها، مع إعطاء عناية خاصة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وتهدف توصيات التدقيق إلى المساهمة في الشراكة بين المجموعات التي تم تأسيسها بغرض تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي.

41 - والمجموعة الفرعية المعنية بشؤون الجنسين والتنمية هي بمثابة فرقة عمل فنية مشتركة بين الوكالات، تتولى تقديم الدعم الفني والمالي لحملة إنهاء العنف ضد المرأة والطفلة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة. وفي عام 2013 تلقت أمانة الحملة الدعم المالي والفني من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مما مكنها من انتداب خبير فني للمساعدة في تنفيذ مبادرات الحملة وعملت الأمانة كذلك على دعم قدرات قطاعات الأمن في 36 بلدا أفريقيا بغرض تعزيز استجابتها للعنف ضد المرأة.

42 - وقدمت المجموعة الفرعية كذلك الدعم الفني والمالي، من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتنسيق الاجتماع الوزاري المشترك لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ عقد المرأة الأفريقية. وأدت هذه الأنشطة إلى تسليط المزيد من الضوء على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، ورفع مستوى الوعي بشأنه، واعتماد خارطة طريق لتنفيذ عقد المرأة الأفريقية على الصعيد الوطني.

43 - وقدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم كذلك إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق مؤتمر تشاوري بشأن موضوع "الأفريقيانية، والنهضة الأفريقية وخطة عام 2063"، شاركت فيه نساء من الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي، ومنظمات المجتمع المدني،

والحركات الأفريقية، ومنظمات حقوق المرأة، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات أفريقي المهجر، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك، قدمت المجموعة الفرعية بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعماً لمشاركة ما يزيد عن 100 خبير في المساواة بين الجنسين يعملون على الصعيد الإقليمي والصعيدين دون الإقليمي والوطني.

44 - وقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالتنسيق المشترك للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في 8 آذار/ مارس 2013، وأكدت المجموعة الفرعية التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم تنفيذ خطة النهضة الأفريقية، بوسائل منها الشراكات التي تدعم وضع وتنفيذ الأطر السياسية والقانونية الإقليمية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الوطني والصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

45 - وفيما يتصل بالعمالة، ساهمت وكالات منظومة الأمم المتحدة، بقيادة منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في استعراض إعلان قمة الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والتخفيف من وطأة الفقر الذي أعمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمجلس الاتحاد الأفريقي التي عقدت في واغادوغو 2004، وخطة العمل المصاحبة له. ونتيجة لذلك الاستعراض، تم إعداد مشروع إعلان، مشفوعاً بخطة عمل سوف يجري عرضها أولاً على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العمالة، في ناميبيا في آذار/ مارس 2014، ثم بعد ذلك في أيلول/ سبتمبر 2014 خلال مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المزمع عقده في أيلول/ سبتمبر 2014 في أبوجا، بشأن تنفيذ إعلان وخطة عمل واغادوغو بشأن العمالة والتخفيف من وطأة الفقر. وتتضمن الخطة الجديدة الخاصة بالعمالة استراتيجيات لتعبئة الموارد بغرض كفاءة تحقيق الأهداف الرئيسية المتعلقة بالقضاء على الفقر وتقليص البطالة في أوساط الشباب وزيادة نمو الإنتاجية في أفريقيا بحيث تصل إلى مستويات قادرة على المنافسة عالمياً بحلول 2024.

زاي - مجموعة الحوكمة

46 - قدمت منظومة الأمم المتحدة، من خلال مجموعة الحوكمة، الدعم إلى الاتحاد الأفريقي عن طريق التخطيط المشترك لخطة مفوضية الاتحاد الأفريقي الإستراتيجية للفترة 2014-2017؛ ولخطة عام 2063. ووفرت المجموعة الدعم الفني للاتحاد الأفريقي فيما يتصل بالتنفيذ الفعال لإستراتيجية حقوق الإنسان لأفريقيا؛ وهيكل الحوكمة الأفريقي؛ ومنتدى الحوكمة الأفريقي؛ وهيئات إدارة الانتخابات، وعمليات المراقبة؛ والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

47 - وتمخض هذا الدعم الفني بأشكاله المختلفة عن إصدار مشروع لإطار السياسات العامة للاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية في أفريقيا؛ والمساهمة الفنية في إستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى إعادة استتباب النظام الدستوري في غينيا بيساو ومساعدة موزامبيق في مواءمة خطة العمل الوطنية لديها مع الإستراتيجيات الإنمائية القائمة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خدمات استشارية فنية وتدريباً إلى أصحاب المصلحة الوطنيين في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في السودان، مما أفضى إلى إطلاق عملية التقييم الذاتي والحملة الوطنية لرفع مستوى الوعي بشأن الآلية.

48 - واحتفالاً بالذكرى العاشرة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فلم فيديو وثائقي تم أعداده وفقاً للمعايير المهنية بعنوان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران: العمل لفائدة الأفريقيين، يعرض إنجازات أفريقيا في مجال الحوكمة، والتحديات التي تواجهها، وأفاق المستقبل، كما تتجلى من خلال تطور عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران منذ عام 2003، كما نشرت كتاباً بعنوان الدخول في القرن الحادي والعشرين، أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتم إطلاق الفلم والكتاب خلال الندوة التي استمرت يوماً واحداً في أيار/ مايو 2013 في أديس أبابا. ونشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كذلك ورقة فنية عن الآلية الأفريقية

لاستعراض الأقران وإصلاحات الأراضي في أفريقيا: تعزيز الحكم الرشيد في إدارة الأراضي، تم فيها استعراض وتحليل تقارير الاستعراض القطري للألية في 15 بلداً، وتجميع المعارف الضخمة المكتسبة فضلاً عن أفضل الممارسات في مجال إدارة الأراضي.

حاء - مجموعة السلم والأمن

49 - تتألف مجموعة السلم والأمن من أربع مجموعات فرعية: هيكل السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، والاستعداد والاستجابة في حالات الطوارئ والعدالة الانتقالية.

50 - والتزام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن هو التزام راسخ. وبمرور الزمن تتطور هذا الالتزام إلى استجابة لاحتياجات الاتحاد الأفريقي ومتطلباته من خلال إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عام 2010. وقد دأبت المجموعة على تشجيع مفوضية الاتحاد الأفريقي على تطوير إطار شامل وجامع وعملي للمشاركة في ميداني السلم والأمن. وتندرج في الإطار جميع المجالات الرئيسية لحلقة السلم والأمن، بدءاً من بناء فهم مشترك لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية الأخرى بشأن ما يشكل الأسباب الجذرية للنزاعات. ويعمل الإطار من خلال تطوير تحليل مشترك للصراعات والاتفاق على نهج مشتركة لمنعها إلى جانب حفظ السلام وإدارة النزاعات وبناء السلام بشكل عام.

51 - وواصلت المجموعة الفرعية المعنية بهيكل السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي عملها بغرض تنفيذ خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تصميم وتشغيل هيكل السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، خاصة فيما يتصل بتفعيل القوات الاحتياطية الأفريقية. وقامت بتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للحلقة التدريبية "أمني أفريقيا"، الثانية لهذه القوات التي تستمر حتى عام 2014، كما قدمت الدعم إلى تطوير وتجويد سياسات الاتحاد الأفريقي ومبادئه الإرشادية في منع نشوب النزاعات وعمليات دعم السلام. ويشمل ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاحات قطاع الأمن في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان؛ وإجراءات التشغيل الموحدة والخاصة بالمعايير الأمنية الأساسية للتشغيل، والإطار الاستراتيجي لأنشطة الاتحاد الأفريقي لمكافحة الألغام، والمبادئ التوجيهية للإخلاء الطبي لبعثات الاتحاد الأفريقي، وتقييم لمبدأ القوات الاحتياطية الأفريقية، ومبادرة أعداد المبادئ التوجيهية لحماية المدنيين المستخدمة في حالة جيش الرب للمقاومة، ووضع قائمة بأسماء المدنيين؛ وتوجيهات إدارية للمكون المدني في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وإجراءات التشغيل الموحدة لنظام إدارة الأصول الميدانية، من جملة أشياء.

52 - وعلى صعيد العمليات، قدمت الدعم إلى مشاركات الاتحاد الأفريقي القائمة حالياً، مثل بعثتي المساعدة الفنية والتخطيط في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعملت المجموعة الفرعية للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع على تنظيم مبادرة التضامن الأفريقي الأولى التي أقرها رؤساء الدول في حزيران/يونيه 2012. وقد نظمت المبادرة على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/يناير 2014. وقدمت المجموعة الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد سياسات الاتحاد الأفريقي في مجال التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع بجميع لغات الاتحاد الأفريقي. وقامت المجموعة الفرعية أيضاً بالعمل على نحو وثيق مع مجموعة الحوكمة في وضع إستراتيجية حقوق الإنسان، ومع مجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية في تنظيم المبادرة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي تدعو الحكومات لاتخاذ موقف من خلال قطع التزامات وطنية جديدة وملموسة للقضاء على العنف ضد المرأة والطفلة وهي المبادرة المسماة (كوميت) فضلاً عن حملة (يونايث).

53 - وركزت المجموعة الفرعية المعنية بالتأهب والاستجابة للطوارئ عملها على إجراء مسح لنظم الإنذار المبكر في أفريقيا، وشحذ الوعي بشأن القضايا الإنسانية، وتنسيق مشاركة

الأمم المتحدة في الفعاليات رفيعة المستوى. وسعيًا لدعم جهود رفع مستوى الوعي لدى شركاء الاتحاد الأفريقي في أفريقيا بشأن الدور والأنشطة الإنسانية للاتحاد الأفريقي، ساعدت المجموعة في عقد حلقة نقاش لمديري الكوارث الأفريقيين نظمت على هامش اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في جنيف في 15 تموز/ يوليه 2013، وفي إطلاق مبادرة الأيدي الداعمة، كما قامت بتنسيق المساهمات المقدمة للجلسة المفتوحة لمجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

54 - وعملت المجموعة الفرعية بنشاط لتنسيق مشاركة الأمم المتحدة في الندوة الإنسانية السنوية للاتحاد الأفريقي التي عقدت في نيروبي في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 بعنوان 'ما بعد المساعدة: التحديات الإنسانية والحلول المستدامة في أفريقيا'، ودعمت فعالية الأمم المتحدة لأبطال العمل الإنساني الأفريقي، التي نظمت على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 25 أيلول/سبتمبر 2013.

55 - وقامت المجموعة الفرعية المعنية بالعدالة الانتقالية بتنسيق العمل الذي يقوم به إطار سياسات العدالة الانتقالية التابع للاتحاد الأفريقي. وقدمت وكالات الأمم المتحدة، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مساهمات فنية منسقة لمشروع المبادرة الذي سوف يجري رفعه توطئة لإقراره في الدورة القادمة للمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

56 - ونتيجة لأنشطة الدعوة المستمرة التي تقوم بها مجموعة السلم والأمن، تم تسليط المزيد من الضوء على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000) كما تم وضع حماية المدنيين، بالتركيز على النساء والأطفال، على رأس جدول أعمال الاتحاد الأفريقي.

57 - وبالإضافة إلى وضع اللمسات النهائية للوثيقة الإطارية، شاركت مجموعة السلم والأمن في الأعمال التحضيرية لمؤتمر التضامن الأفريقي الذي نظمته مبادرة التضامن الأفريقي في الأول من شباط/ فبراير 2014، وفي وضع جدول الأعمال الإنساني الأفريقي الذي يرتبط بعمليات ما بعد عام 2015 الأخرى، والذي يشكل أحد مكونات القمة العالمية الإنسانية المزمع عقدها في عام 2016. وينضم جدول الأعمال هذا عناصر إدارة الكوارث والحد من المخاطر والاعتبارات الإنسانية الأخرى في خطة عام 2063؛ ودعم جهود تطوير القدرات الأفريقية للاستجابة الفورية للكوارث، وتشغيل القوات الاحتياطية الأفريقية، واستكمال إطار العدالة الانتقالية التابع للاتحاد الأفريقي.

طاء - مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

58 - تواصل منظومة الأمم المتحدة العمل مع الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء في تنفيذ خطة العمل المتعددة الوكالات لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا من خلال عدد من البرامج والصكوك منها مبادرة التعجيل بتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية (AIDA)، وخطة صناعات المستحضرات الصيدلانية لأفريقيا. وتمت الدعوة لتقديم دعم قوي للعناصر المختلفة لخطة العمل المذكورة خلال المفاوضات الجارية بشأن الموقف الأفريقي الموحد لبرنامج الأمم المتحدة للعمل الإنمائي لما بعد عام 2015.

59 - وتقوم الأمم المتحدة كذلك بتقديم مساعدة فنية للاتحاد الأفريقي في إعداد إطار لتنفيذ القرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في قمة لشبونة في عام 2007، التي أوصت بأن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء هيئة للسلامة الغذائية في إطار هيكلها إلى جانب نظام للإنذار السريع للغذاء وألغف. ونظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية، حلقتي عمل قاربتين لخبراء السلامة الغذائية، شارك فيهما ممثلون من مفوضية الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن المعترزم إنشاء آلية لتنسيق إدارة السلامة الغذائية على نطاق أفريقيا بهدف تحقيق ما يلي:

- (أ) حماية الصحة العامة بتقليل المخاطر التي تسببها أمراض الغذاء، مع مراعاة قضايا صحة الحيوان والنبات ذات الصلة، ومراعاة البيئة؛
- (ب) حماية المستهلكين من الأغذية غير الصحية أو المغشوشة أو التي تحمل علامات مضللة؛
- (ج) زيادة فرص الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية في تجارة الغذاء، بما يشمل رفع مستويات الإنتاج؛
- (د) تعزيز تجارة وتبادل الغذاء فيما بين الدول الأفريقية الأعضاء؛
- (هـ) المساهمة في التنمية الاقتصادية بالمحافظة على ثقة المستهلكين في النظام الغذائي وتوفير أسس تنظيمية سليمة للتجارة في الغذاء.

رابعا - التوصيات الرئيسية للدورة الرابعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا

60 - عُقدت الدورة الرابعة عشر لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في يومي 21 و 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، في مبنى مؤتمرات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بعنوان "الدعم المقدم من الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063"، وترأس الاجتماع بصفة مشتركة السيد كارلوس لوبيس، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد إيراستوس موينشا، نائب رئيسة الاتحاد الأفريقي. وأصدر الاجتماع التوصيات التالية:

- (أ) بشأن خطة العام 2063:
- 1' ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعمل على تعزيز إضافة القيمة لمواردها الطبيعية وتقوية الهياكل الأساسية للتجارة وتنمية التصنيع الزراعي والتنمية الصناعية؛
 - 2' ينبغي للبلدان الأفريقية تعزيز مؤسساتها وتشجيع الحكم الرشيد، خاصة في قطاع الموارد المعدنية؛
 - 3' لتفادي التجزئة في تصميم خطة عام 2063، ينبغي للخطة أن تدمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)؛
 - 4' ينبغي إدماج عملية رصد التمويل المحلي المتزايد للصحة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛
 - 5' ينبغي إجراء تحليل لأسباب النجاح المحدود للمبادرات الإنمائية السابقة؛
 - 6' هناك حاجة إلى إجراء تحليل للسياسات المختلفة (العالي والمتوسط والحالي) بشأن خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛
 - 7' ينبغي ربط حوكمة وإدارة الموارد الطبيعية بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.
- (ب) لتعزيز التنسيق والانسجام في عمل آلية التنسيق الإقليمي:
- 1' سوف تجري مواءمة جميع دورات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا المستقبلية مع الاجتماعات المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء

الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاجتماعية؛

’2‘ يجب أن تستند البرمجة المشتركة بين منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أولويات الاتحاد الأفريقي، وبرنامج نيباد، التابع له. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضع مجموعات آلية التنسيق الإقليمي خطط أعمال للأجل المتوسط بغرض دعم برامجها وأنشطتها، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج نيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

’3‘ سعياً لتعزيز التعريف بآلية التنسيق الإقليمي والمشاركة في تنفيذ أنشطتها، ينبغي أن تنظم أمانة الآلية لأفريقيا إحاطات إعلامية لمفوضي الاتحاد الأفريقي ومدراء الإدارات في المفوضية إلى جانب إدارة وكالة نيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن الآلية والبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛

’4‘ ينبغي تزويد أمانة الآلية بالموارد الكافية لتمكينها من القيام بدورها بكفاءة في دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

’5‘ ينبغي لأمانة الآلية تعزيز التنسيق في مجال جمع الأموال من خلال أبرام شراكات مع الوكالات، والمؤسسات، والقطاع الخاص، والهيئات الأخرى. وفي هذا الصدد، يمكن أيضاً لأعضاء المجموعة إعداد مقترحات بشأن جمع الأموال للبرمجة المشتركة بما يفضي إلى نتائج ملموسة؛

’6‘ لتعزيز إدماج الشواغل الجنسانية في مختلف برامج المجموعة وأنشطتها ينبغي استنساخ مبادرة التدقيق التشاركي في حالة المساواة بين الجنسين، المدعومة من المجموعة الفرعية لشؤون الجنسين والتنمية، في آلية التنسيق الإقليمي ومجموعاتها؛

’7‘ ينبغي أن تقوم وكالة نيباد بدور المنسق المشارك في مجموعتي الزراعة والهيكل الأساسية؛

’8‘ ينبغي إعادة تسمية الإطار الإقليمي للمساعدة الإنمائية بحيث يصبح الإطار الإقليمي للتعاون الإنمائي، كما ينبغي توسيع نطاقه بما يتجاوز أنشطة تعبئة الموارد، وتحديد الأدوار والمسؤوليات لدعم آلية التنسيق الإقليمي.